

إتفاقية

بين حكومة سلطنة عمان

وحكومة جمهورية السودان

لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي

بالنسبة للضرائب على الدخل

ان حكومة سلطنة عمان وحكومة جمهورية السودان رغبة منهما في إبرام اتفاقية لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي بالنسبة للضرائب على الدخل قد اتفقتا على ما يلي:-

(المادة الأولى)

تعريفات عامة

- ١ - لأغراض هذه الاتفاقية وما لم يقتض السياق تفسيراً مغايراً :
- (أ) يقصد بعبارة " الدولة المتعاقدة " و " الدولة المتعاقدة الاخرى " حسب السياق سلطنة عمان أو جمهورية السودان .
- (ب) يقصد بكلمة " شخص " أي شخص طبيعي أو معنوي أو أي كيان يعتبر خاضعاً للضريبة طبقاً للقوانين السارية في أي من الدولتين المتعاقدتين .
- (ج) يقصد بكلمة " شركة " كل شخص معنوي أو أي كيان يعامل - وفقاً لأغراض الضريبة - كشركة بالتطبيق لأحكام القوانين السارية في إحدى الدولتين المتعاقدتين .
- (د) يقصد بعبارة " مشروع دولة متعاقدة " و " مشروع الدولة المتعاقدة الاخرى " على التوالي ، مشروع يستغله مقيم في الدولة المتعاقدة ، ومشروع يستغله مقيم في الدولة المتعاقدة الاخرى .
- (هـ) يقصد بكلمة " مواطن " أي شخص طبيعي أو معنوي يتمتع بجنسية دولة متعاقدة .
- (و) يقصد بعبارة " النقل الدولي " أي نقل بالسفن أو الطائرات يباشره مشروع يقع مقر ادارته الفعلية في دولة متعاقدة فيما عدا تشغيل السفينة أو الطائرة بين أماكن تقع فقط في الدولة المتعاقدة الأخرى .
- (ز) يقصد بعبارة " السلطة المختصة " بالنسبة لسلطنة عمان ، الوزير المشرف على وزارة المالية أو من ينوب عنه قانوناً ، وبالنسبة لجمهورية السودان وزير المالية والاقتصاد أو من يفوضه قانوناً .

- ٢ - عند تطبيق دولة متعاقدة لهذه الاتفاقية في أي وقت ، فإن أي اصطلاح لم يرد تعريفه في الاتفاقية وما لم يقتض السياق تفسيراً مغايراً ، يجب أن يفسر طبقاً لمضمونه في قوانين هذه الدولة الخاصة بالضرائب التي تتناولها الاتفاقية في ذلك الوقت ، والمعنى الوارد في قوانين الضرائب المعمول بها في هذه الدولة يسود على المعنى الوارد في القوانين الاخرى بها .

(المادة الثانية)

الضرائب التي تتناولها الاتفاقية

١ - تطبق هذه الاتفاقية على الضرائب على الدخل التي تفرضها كل من الدولتين المتعاقبتين أو تقسيماتهما الإدارية أو هيئتهما المحلية بصرف النظر عن الطريقة التي تفرض بها الضريبة .

٢ - تعد من قبيل الضرائب على الدخل ، الضرائب المفروضة على الدخل الإجمالي أو على عناصر الدخل ، بما في ذلك الضرائب على الأرباح الناتجة عن التصرف في الأموال المنقولة أو الأموال الثابتة ، والضرائب على المبلغ الإجمالي للأجور والمرتبات التي تدفعها المشروعات ، وكذلك الضرائب المفروضة على الأرباح الرأسمالية .

٣ - تشمل الضرائب المفروضة حالياً والتي تطبق عليها الاتفاقية بصفة خاصة ما يأتي :

(أ) في سلطنة عمان :

- ضريبة الدخل على الشركات المفروضة بالمرسوم السلطاني رقم ٨١/٤٧ وتعديلاته .

- ضريبة الأرباح على المؤسسات المفروضة بالمرسوم السلطاني رقم ٨٩/٧٧ وتعديلاته .

(ويشار إليهما فيما بعد بـ " الضريبة العمانية ") .

(ب) في جمهورية السودان :

١ - ضريبة الدخل وتشمل :

- ضريبة أرباح الأعمال على الأفراد والشركات .
- ضريبة الدخل الشخصي على المرتبات والأجور .
- ضريبة دخل إيجارات العقارات .

٢ - ضريبة الأرباح الرأسمالية .

(ويشار إليها فيما بعد بـ " الضريبة السودانية ") .

٤ - تطبق هذه الاتفاقية أيضاً على الضرائب المماثلة أو المشابهة بصفة جوهرية لتلك الضرائب ، والتي تفرضها أي من الدولتين المتعاقبتين بعد تاريخ التوقيع على هذه الاتفاقية ، سواء بالإضافة إلى الضرائب المشار إليها في الفقرة رقم (٣) من هذه المادة ، أو لتحل محلها ، وتقوم السلطة المختصة في كل دولة متعاقدة بإخطار السلطة المختصة للدولة المتعاقدة الأخرى بأية تعديلات جوهرية تجريها في قوانين الضرائب الخاصة بها وذلك خلال فترة زمنية مناسبة .

(المادة الثالثة)

نطاق تطبيق الاتفاقية

١ - النطاق الشخصي : تطبق الاتفاقية على الأشخاص المقيمين في احدى الدولتين المتعاقبتين أو الذين يعتبرون مقيمين في كليهما .

٢ - النطاق الاقليمي :

أ) بالنسبة الى سلطنة عمان : تطبق الاتفاقية على إقليم سلطنة عمان والجزر التابعة لها ، ويشمل ذلك المياه الاقليمية وأي منطقة خارج المياه الاقليمية يجوز لسلطنة عمان أن تمارس عليها ، وفقا للقانون الدولي وقوانين سلطنة عمان حقوق السيادة فيما يتعلق باستخراج واستغلال الموارد الطبيعية في قاع البحر وعلى أرضه وفي مياهه .

ب) بالنسبة الى جمهورية السودان عندما يستخدم المعنى الجغرافي : التراب السوداني الذي يقع سيادته بما في ذلك الجزر والبحر الاقليمي والمنطقة الاقتصادية الخالصة وكذلك مناطق الجرف القاري البحرية الأخرى التي له حق السيادة أو الولاية عليها وفقا للقانون الدولي .

(المادة الرابعة)

المقيم

١ - لأغراض هذه الاتفاقية يقصد بعبارة " مقيم في دولة متعاقدة " كل شخص يكون خاضعا للضريبة في هذه الدولة بمقتضى التشريع المعمول به فيها وذلك بسبب سكنه أو اقامته فيها أو اتخاذها مقرا لادارته أو طبقا لأي معيار آخر مماثل ، كما تشمل العبارة هذه الدولة وأي من تقسيماتها الادارية أو هيئاتها المحلية .

٢ - اذا اعتبر شخص طبيعي وفقا لاحكام الفقرة (١) من هذه المادة مقيما في كلتا الدولتين ، فان مركزه يحدد وفقا لما يأتي :

(أ) يعتبر هذا الشخص مقيما فقط بالدولة المتعاقدة التي يكون له فيها مسكن دائم ، أما اذا كان له مسكن دائم في كلتا الدولتين المتعاقبتين فيعتبر مقيما في الدولة المتعاقدة التي له فيها مصالح شخصية واقتصادية أوثق (مركز المصالح الحيوية) .

(ب) اذا تعذر تحديد الدولة المتعاقدة التي يوجد فيها مركز مصالحه الحيوية أو في حالة عدم وجود مسكن دائم تحت تصرفه في أي من الدولتين المتعاقبتين فيعتبر مقيما فقط في الدولة التي له فيها سكن معتاد .

(ج) اذا كان له سكن معتاد في كلتا الدولتين المتعاقبتين أو اذا لم يكن له سكن معتاد في أي منهما فيعتبر مقيما فقط في الدولة المتعاقدة التي يتمتع بجنسيتها .

(د) اذا كان يتمتع بجنسية كلتا الدولتين المتعاقبتين أو لم يكن يتمتع بجنسية أي منهما ، تبث السلطة المختصة بالدولتين المتعاقبتين في المسألة باتفاق مشترك .

٣ - إذا اعتبر شخص من غير الأشخاص الطبيعيين مقيماً في كلتا الدولتين المتعاقبتين وفقاً لأحكام الفقرة رقم ١ من هذه المادة فإنه يعتبر مقيماً في الدولة المتعاقدة التي يوجد فيها مركز (مقر) إدارته الفعلي .

(المادة الخامسة)

المنشأة المستقرة (الدائمة)

١ - لأغراض هذه الاتفاقية ، يقصد بعبارة "منشأة مستقرة (دائمة) " المقر الثابت الذي يباشر فيه المشروع كل نشاطه أو جزءاً منه .

٢ - تشمل عبارة "منشأة مستقرة (دائمة) " بصفة خاصة ما يأتي :

- (أ) مقر الإدارة .
- (ب) الفرع .
- (ج) المكتب .
- (د) المصنع .
- (هـ) الورشة .

(و) المنجم أو بئر النفط أو الغاز أو المحجر أو أي مكان آخر لاستخراج الموارد الطبيعية .

٣ - تشمل عبارة "منشأة مستقرة (دائمة) " بالإضافة لما تقدم ما يأتي :

(أ) موقع البناء أو التشييد أو مشروع للتجميع أو التركيب أو الأنشطة الإشرافية المرتبطة بها إذا استمر مثل هذا الموقع أو تلك الأنشطة لمدة تزيد على تسعة أشهر .

(ب) تقديم الخدمات بما في ذلك الخدمات الاستشارية التي يؤديها مشروع دولة متعاقدة من خلال موظفين أو عاملين آخرين يعينهم المشروع لهذا الغرض إذا استمر مثل هذا النوع من الأنشطة للمشروع ذاته أو لمشروع مرتبط به لفترة أو لفترات تزيد في مجموعها على ستة أشهر .

٤ - على الرغم من الأحكام السابقة من هذه المادة ، لا تشمل عبارة "منشأة مستقرة (دائمة)" ما يأتي :

(أ) استخدام التسهيلات فقط لغرض التخزين أو لعرض أو تسليم البضائع أو السلع الخاصة بالمشروع .

(ب) الاحتفاظ بمخزون من البضائع أو السلع الخاصة بالمشروع لغرض التخزين أو العرض أو التسليم فقط .

(ج) الاحتفاظ بمخزون من البضائع أو السلع الخاصة بالمشروع لغرض تصنيعها بواسطة مشروع آخر .

(د) الاحتفاظ بمقر ثابت للنشاط لغرض شراء سلع أو بضائع أو جمع معلومات للمشروع فقط .

(هـ) الاحتفاظ بمقر ثابت للنشاط فقط لغرض القيام للمشروع بأي نشاط آخر له طبيعة تحضيرية أو تكميلية .

(و) الاحتفاظ بمقر ثابت للنشاط فقط لغرض تجميع الأنشطة المشار إليها في البنود من (أ) إلى (هـ) السابقة من هذه الفقرة بشرط أن يكون للنشاط الكلي للمقر الثابت والنتائج من هذا التجميع طبيعة تحضيرية أو تكميلية .

٥ - على الرغم من الأحكام الواردة بالفقرتين (١) و (٢) من هذه المادة ، إذا قام شخص - بخلاف الوكيل المستقل الذي يخضع لحكم الفقرة (٦) منها- بالتصرف في دولة متعاقدة نيابة عن مشروع من الدولة المتعاقدة الأخرى وكان هذا الشخص يمارس بصفة معتادة سلطة إبرام العقود باسم المشروع ، ففي هذه الحالة يعتبر لهذا المشروع منشأة مستقرة دائمة في الدولة المتعاقدة المشار إليها أولاً وذلك فيما يتعلق بأي أنشطة يباشرها هذا الشخص للمشروع ما لم تكن الأنشطة المشار إليها والتي يباشرها هذا الشخص مما هو منصوص عليه في الفقرة (٤) والتي إذا تمت ممارستها من خلال مقر ثابت للنشاط لا تؤدي إلى اعتبار هذا المقر الثابت بمثابة منشأة مستقرة (دائمة) في تطبيق أحكام تلك الفقرة .

٦ - لا يعتبر ان لمشروع دولة متعاقدة منشأة مستقرة (دائمة) في الدولة المتعاقدة الأخرى لمجرد ممارستها النشاط في هذه الدولة عن طريق وسيط أو وكيل عام بالعمولة أو أي وكيل آخر ذي صفة مستقلة بشرط أن يمارس هؤلاء الأشخاص عملهم في إطار نشاطهم المعتاد ، ومع ذلك فإذا كانت الأنشطة التي يباشرها هذا الوكيل تنصرف ، بصفة مطلقة أو بصفة غالبية ، إلى ذلك المشروع ، فلا يعتبر - في مثل الحالة - بمثابة وكيل مستقل في تطبيق أحكام هذه الفقرة .

٧ - إذا كانت شركة مقيمة في دولة متعاقدة تسيطر على أو تسيطر عليها شركة مقيمة في الدولة المتعاقدة الأخرى ، أو تمارس نشاطها في تلك الدولة الأخرى (سواء بواسطة منشأة مستقرة (دائمة) أو غير ذلك) فإن ذلك لا يؤدي في حد ذاته إلى اعتبار أي من الشركتين منشأة مستقرة (دائمة) للشركة الأخرى .

(المادة السادسة)

الدخل من الاموال الثابتة

١ - ان الدخل الذي يحصل عليه مقيم في دولة متعاقدة من أموال ثابتة (بما في ذلك الدخل الناتج من الزراعة أو الغابات) كائنة في الدولة المتعاقدة الأخرى يخضع للضريبة في هذه الدولة الأخرى .

٢ - يقصد بعبارة "الاموال الثابتة" المعنى الوارد بقانون الدولة المتعاقدة الكائن فيها هذه الاموال ، وتشمل هذه العبارة في كل الاحوال ملحقات الاموال الثابتة والماشية والمعدات المستخدمة في الزراعة والغابات والحقوق التي تسري عليها أحكام القانون العام المتعلق بالملكية العقارية والحق في الانتفاع بالاموال الثابتة وكذلك الحق في اقتضاء مبالغ ثابتة أو متغيرة مقابل استغلال أو الحق في استغلال مناطق التعدين ومصادره والموارد الطبيعية الأخرى ، ولا تعتبر السفن أو القوارب أو الطائرات أموالاً ثابتة .

٣ - تطبق أحكام الفقرة رقم (١) من هذه المادة أيضا على الدخل الناشئ من الاستغلال المباشر أو تأجير أو استخدام الاموال الثابتة في أي شكل من أشكالها الاخرى .

٤ - تطبق أحكام الفقرتين (١) و (٣) من هذه المادة أيضا على الدخل الناشئ من الاموال الثابتة لأي مشروع وعلى الدخل الناشئ من الاموال الثابتة المستخدمة في أداء خدمات شخصية مستقلة .

(المادة السابعة)

أرباح المشروعات

١ - تخضع أرباح مشروع دولة متعاقدة للضريبة في هذه الدولة فقط ما لم يكن المشروع يباشر النشاط في الدولة المتعاقدة الاخرى عن طريق منشأة مستقرة كائنة في هذه الدولة الاخرى ، فاذا كان المشروع يباشر نشاطه على النحو السابق ذكره ، يجوز فرض ضريبة على أرباح المشروع في الدولة المتعاقدة الاخرى ، ولكن فقط في حدود ما يحققه من أرباح عن طريق هذه المنشأة المستقرة .

٢ - بمراعاة ما ورد من أحكام بالفقرة (٣) من هذه المادة ففي حالة مباشرة مشروع دولة متعاقدة نشاطه في الدولة المتعاقدة الاخرى عن طريق منشأة مستقرة كائنة فيها ، فان ما ينسب الى المنشأة المستقرة في كل دولة متعاقدة هو الارباح التي يمكن تحقيقها بافتراض انها مشروع مستقل ومنفصل يباشر الانشطة ذاتها أو أنشطة مماثلة لها في الظروف ذاتها أو في ظروف مماثلة لها ويتعامل باستقلال تام مع المشروع التابع له المنشأة المستقرة .

٣ - يتعين عند تحديد أرباح المنشأة المستقرة أن يستبعد من بين مصروفات المركز الرئيسي أو غيره من المنشآت المستقرة الاخرى ، الاتاوات والأتعاب وغير ذلك من المدفوعات المماثلة مقابل رخص الاستغلال أو البراءات أو غير ذلك من الحقوق كالاتعاب مقابل أداء الخدمات فيما عدا التكاليف مقابل المصروفات الفعلية أو الفوائد على القروض للمنشأة المستقرة أو لأي منشأة مستقرة أخرى تابعة للمشروع باستثناء حالة المؤسسات المصرفية .

غير انه وفي جميع الاحوال لا يجوز خصم أية مصروفات تدفعها المنشأة المستقرة الى المركز الرئيسي للمشروع أو الى أي من مراكزه الاخرى سواء كفوائد قروض مقدمة للمركز الرئيسي - فيما عدا المؤسسات المصرفية - أو كاتاوات وأتعاب مقابل الخدمات التي يؤديها المركز الرئيسي للمنشأة المستقرة وذلك كله باستثناء التكاليف التي تتحملها المنشأة المستقرة كمقابل للمصروفات الفعلية .

٤ - عند تحديد الأرباح التي تنسب الى المنشأة المستقرة على أساس توزيع الأرباح الكلية للمشروع على أجزائه المختلفة بالقدر الذي جرت به العادة لدى دولة متعاقدة ، لا تحول أحكام الفقرة رقم (٢) من هذه المادة دون تحديد هذه الدولة المتعاقدة للأرباح التي تخضع للضريبة على الأساس المعتاد للتوزيع ، ومع ذلك يجب أن تكون النتيجة التي تسفر عنها طريقة التوزيع المتبعة منققة مع المبادئ المنصوص عليها في هذه المادة .

- ٥ - لن تنسب أي أرباح الى منشأة مستقرة لمجرد شراء هذه المنشأة المستقرة لبضائع أو سلع للمشروع .
- ٦ - لأغراض الفقرات السابقة تحدد الأرباح التي تنسب الى المنشأة المستقرة بنفس الطريقة المتبعة في كل سنة ما لم يوجد سبب كاف يبرر اتباع طريقة أخرى .
- ٧ - اذا تضمنت الأرباح عناصر للدخل تم النص عليها بشكل منفصل في مواد أخرى من هذه الاتفاقية فان أحكام المواد المشار اليها لا تتأثر بأحكام تلك المادة .

(المادة الثامنة)

النقل البحري والجوي

- ١ - الأرباح التي يحققها مشروع دولة متعاقدة من تشغيل السفن والطائرات في النقل الدولي تخضع للضريبة في هذه الدولة المتعاقدة فقط .
- ٢ - اذا كان مقر الادارة الفعلية لمشروع نقل بحري يقع على ظهر سفينة فان ذلك المشروع يعتبر كائنا في الدولة المتعاقدة التي يوجد بها الميناء التابع له هذه السفينة أو ميناء تسجيل هذه السفينة ، وفي حالة عدم وجود مثل هذا الميناء يعتبر المشروع كائنا في الدولة المتعاقدة التي يقيم فيها من يتولى تشغيل السفينة .
- ٣ - تسري أحكام الفقرة (١) من هذه المادة أيضا على الأرباح الناشئة من المشاركة في مجموعة (POOL) أو نشاط مشترك أو توكيل تشغيل عالمي .
- ٤ - لأغراض هذه المادة ، فان الفائدة على الأموال المرتبطة مباشرة بتشغيل السفن والطائرات في النقل الدولي تعتبر من قبيل الدخل أو الأرباح الناشئة من تشغيل هذه السفن أو الطائرات ، ولا تسري في الحالة أحكام المادة (١١) من هذه الاتفاقية فيما يتعلق بهذه الفائدة .
- ٥ - يقصد بعبارة " تشغيل السفن أو الطائرات " نشاط النقل بحرا أو جوا للركاب أو البريد أو الماشية أو البضائع ، يباشره الملاك أو المستأجرون أو المؤجرون للسفن أو الطائرات بما في ذلك بيع المشروع للتذاكر لهذا النقل نيابة عن المشروعات الأخرى المماثلة وكذلك استئجار السفن والطائرات بصفة عارضة ، وأي نشاط آخر يرتبط مباشرة بهذا النقل .

(المادة التاسعة)

المشروعات المشتركة

١ - في حالة :

- (أ) مشاركة مشروع دولة متعاقدة بطريق مباشر أو غير مباشر في ادارة أو رقابة أو في رأسمال مشروع للدولة المتعاقدة الأخرى •
 (ب) أو مشاركة الأشخاص ذاتهم بطريق مباشر أو غير مباشر في ادارة أو رقابة أو في رأسمال مشروع دولة متعاقدة ومشروع للدولة المتعاقدة الأخرى •

وإذا وضعت - في أي من الحالتين - أو فرضت شروط بين المشروعين في علاقتهما التجارية والمالية والتي تختلف عن الشروط التي يمكن وضعها بين المشروعات المستقلة ، فإن أي أرباح يمكن أن تستحق لأي من المشروعين نتيجة لهذه الشروط ولكنها لم تستحق بسبب هذه الشروط ، يجوز ادراجها ضمن أرباح ذلك المشروع واخضاعها للضريبة تبعاً لذلك •

٢ - إذا أدرجت دولة متعاقدة ضمن أرباح أي من مشروعاتها - أرباح مشروع للدولة المتعاقدة الأخرى فرضت عليها الضريبة فيها - وأخضعتها تلك الدولة للضريبة تبعاً لذلك - ، وكانت الأرباح المدرجة على هذا النحو من الممكن أن تتحقق لمشروع الدولة المتعاقدة المشار إليها أولاً إذا كانت الشروط المتفق عليها بين المشروعين هي الشروط ذاتها التي يمكن الاتفاق عليها بين مشروعين مستقلين ، فإن هذه الدولة الأخرى تقوم بإجراء التسوية المناسبة للضريبة المفروضة فيها على هذه الأرباح • ويعتد عند إجراء التسوية بالأحكام الأخرى لهذه الاتفاقية ، ويتم التشاور بين السلطتين المختصتين في الدولتين المتعاقدين إذا تطلب الأمر ذلك •

(المادة العاشرة)

أرباح الأسهم

١ - أرباح الأسهم التي تدفعها أية شركة مقيمة في دولة متعاقدة الى مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى يجوز أن تفرض عليها الضريبة في هذه الدولة الأخرى •

٢ - ومع ذلك يجوز فرض الضريبة أيضاً على أرباح الأسهم المشار إليها في الدولة المتعاقدة التي تقيم فيها الشركة التي دفعت أرباح الأسهم وذلك وفقاً لقوانين تلك الدولة ، إلا أنه إذا كان المستلم للأرباح هو المالك المستفيد منها ويخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى فيجب أن لا تزيد الضريبة المفروضة على هذا النحو عن النسب التالية :

(أ) ٥ % خمسة بالمائة من اجمالي مبلغ أرباح الأسهم إذا كان المالك المستفيد هو شركة تملك نسبة ٢٥% خمسة وعشرين بالمائة على الأقل من رأس مال الشركة التي تدفع أرباح الأسهم •

(ب) ١٥ % خمسة عشر بالمائة من اجمالي مبلغ أرباح الأسهم في جميع الحالات الأخرى .

٣ - يقصد بعبارة "أرباح الأسهم" في هذه المادة الدخل الذي يتحقق من الأسهم أو الحقوق الأخرى التي لا تعتبر من قبيل الديون والمشاركة في الأرباح ، وكذلك الدخل من حقوق المشاركة والتي تخضع للمعاملة الضريبية ذاتها باعتبارها دخلا من الأسهم وفقا لقوانين الدولة التي تقيم فيها الشركة التي توزع الأرباح ، ويشمل أيضا أي عنصر آخر يعامل وفقا لقوانين الدولة التي تقيم فيها الشركة التي توزع الأرباح باعتباره من أرباح الاسهم أو توزيع من الشركة .

٤ - لا تسري أحكام الفقرتين رقم (١) و (٢) من هذه المادة اذا كان المالك المستفيد من أرباح الأسهم مقيما بدولة متعاقدة بياشر نشاطا في الدولة المتعاقدة الأخرى التي تقيم فيها الشركة التي توزع الأرباح بواسطة منشأة مستقرة كائنة فيها أو يؤدي في هذه الدولة المتعاقدة الأخرى خدمات شخصية مستقلة من مقر ثابت فيها وأن ملكية الأسهم التي تدفع عنها الأرباح ترتبط بصفة فعلية بتلك المنشأة المستقرة أو هذا المقر الثابت ، وتطبق في هذه الحالة أحكام المادة (٧) أو المادة (١٤) من هذه الاتفاقية بحسب الأحوال .

٥ - اذا حققت شركة مقيمة بدولة متعاقدة أرباحا أو دخلا من الدولة المتعاقدة الأخرى ، فلا يجوز أن تفرض هذه الدولة المتعاقدة الأخرى أية ضريبة على أرباح الاسهم التي توزعها الشركة الا اذا دفعت هذه الأرباح لمقيم في هذه الدولة الأخرى أو كانت الأسهم المملوكة التي تدفع عنها الأرباح ترتبط بصفة فعلية بمنشأة مستقرة أو مقر ثابت كائن في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى ، ولا يجوز أن تخضع أرباح الشركة غير الموزعة لضريبة تفرض على أرباح الشركات غير الموزعة حتى لو كانت أرباح الأسهم الموزعة أو الأرباح غير الموزعة تتكون كليا أو جزئيا من أرباح أو دخل نشأ في مثل هذه الدولة المتعاقدة الأخرى .

٦ - لا تسري أحكام هذه المادة اذا كان الغرض الرئيسي أو أحد الأغراض الرئيسية لأي شخص يختص باصدار أو تحويل الأسهم أو الحقوق الأخرى التي تدفع عنها الأرباح هو الافادة من أحكام هذه المادة عن طريق الاصدار أو التحويل .

(المادة الحادية عشرة)

فوائد الديون

١ - الفائدة التي تستحق في دولة متعاقدة وتدفع لمقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى يجوز فرض الضريبة عليها في هذه الدولة الأخرى .

٢ - ومع ذلك فمثل هذه الفائدة يجوز فرض الضريبة عليها أيضا في الدولة المتعاقدة التي استحققت فيها ووفقا لقانون هذه الدولة ، ولكن اذا كان المستلم للفائدة هو المالك المستفيد منها ، فان الضريبة المفروضة على هذا النحو لا يجوز أن تتجاوز ١٥ % خمسة عشرة بالمائة من المبلغ الاجمالي للفائدة .

٣ - على الرغم من أحكام الفقرة (٢) من هذه المادة ، لا تخضع الفائدة التي تستحق في دولة متعاقدة للضريبة في هذه الدولة بشرط أن يكون المستحق لها والمالك المستفيد منها هو :

- أ - حكومة الدولة المتعاقدة الاخرى أو أحد تقسيماتها الادارية أو سلطاتها المحلية •
- ب- البنك المركزي للدولة المتعاقدة الأخرى •
- ٤ - يقصد بكلمة "الفائدة" الواردة في هذه المادة الدخل الناشئ من الديون بجميع أنواعها ، سواء كانت مضمونة أو غير مضمونة برهن أو كانت تتضمن أو لا تتضمن حق للمشاركة في أرباح المدين ، وتشمل على وجه الخصوص الدخل من السندات الحكومية والدخل من السندات أو الصكوك بما في ذلك المكافآت والجوائز المتعلقة بهذه السندات أو الصكوك • ولا تعتبر الغرامة المفروضة على التأخير في سداد الديون من قبيل الفائدة لأغراض هذه المادة •
- ٥ - لا تسري أحكام الفقرات (١) و (٢) و (٣) من هذه المادة اذا كان المالك المستفيد من الفائدة والمقيم في دولة متعاقدة يباشر نشاطا في الدولة المتعاقدة الأخرى تستحق عنه الفائدة من خلال منشأة مستقرة كائنة فيها ، أو يؤدي في هذه الدولة الاخرى خدمات شخصية مستقلة من مقر ثابت كائن فيها ، وان الدين الذي تدفع عنه الفائدة يرتبط بصفة فعلية بهذه المنشأة المستقرة أو المقر الثابت ، وتطبق في هذه الحالة أحكام المادة رقم (٧) أو المادة رقم (١٤) من هذه الاتفاقية بحسب الاحوال •
- ٦ - تعتبر الفائدة قد استحققت في دولة متعاقدة اذا كانت من دفعتها هي الدولة ذاتها أو أحد تقسيماتها الادارية أو سلطاتها (جماعاتها) المحلية أو مقيم في هذه الدولة ، ومع ذلك اذا كان لمن دفع الفائدة - سواء كان مقيما في دولة متعاقدة ، أو غير مقيم فيها - منشأة مستقرة أو مقر ثابت في دولة متعاقدة يرتبط بالدين الذي استحققت عنه الفائدة المدفوعة وان هذه الفائدة تحملتها تلك المنشأة المستقرة أو هذا المقر الثابت ، فان الفائدة تعتبر أنها استحققت في الدولة المتعاقدة الكائن فيها المنشأة المستقرة أو المقر الثابت •
- ٧ - اذا أدى وجود علاقة خاصة بين من يدفع الفائدة والمالك المستفيد منها أو بينهما وبين أشخاص آخرين الى زيادة مبلغ الفائدة المتعلق بمطالبة الدين التي دفعت عنها هذه الفائدة عن المبلغ الذي كان يمكن الاتفاق عليه بين من يدفع الفائدة والمالك المستفيد في حالة عدم وجود تلك العلاقة ، فان أحكام هذه المادة تطبق فقط على مبلغ الفائدة المذكور أخيرا ، وفي هذه الحالة يظل الجزء الزائد من المدفوعات خاضعا للضريبة وفقا لقانون كل دولة متعاقدة ، وبمراعاة الأحكام الأخرى لهذه الاتفاقية •
- ٨ - لا تسري أحكام هذه المادة اذا كان الغرض الرئيسي أو أحد الأغراض الرئيسية لأي شخص يختص باجراء أو تحويل الديون التي تدفع عنها الفائدة هو الافادة من أحكام هذه المادة عن طريق هذا الاجراء أو التحويل •

(المادة الثانية عشرة)

الاتاوات

١ - الاتاوات التي تنشأ في دولة متعاقدة وتدفع لمقيم في الدولة المتعاقدة الاخرى ، تخضع فقط للضريبة في هذه الدولة الاخرى .

٢ - ومع ذلك فمثل هذه الاتاوات يجوز أن تفرض عليها الضريبة أيضا في الدولة المتعاقدة التي نشأت فيها وبمقتضى قوانين هذه الدولة ، ولكن اذا كان مستلم الاتاوات هو المالك المستفيد منها ، فان الضريبة المفروضة على هذا النحو لا تجاوز ١٠% عشرة بالمائة من المبلغ الاجمالي لمثل هذه الاتاوات .

٣ - يقصد بكلمة " الاتاوات " الواردة في هذه المادة المدفوعات من أي نوع يتم تسلمها مقابل استخدام أو حق استخدام أي حقوق للملكية الادبية أو الفنية أو العلمية بما فيها الافلام السينمائية أو الافلام أو الشرائط المستخدمة في الاذاعة الصوتية أو المرئية وأي براءات اختراع أو علامات تجارية أو تصميم أو طراز أو تركيبية أو عملية الانتاج السرية أو استخدام أو حق استخدام المعدات الصناعية أو التجارية أو العلمية أو للمعلومات المتعلقة بالخبرة الصناعية أو التجارية أو العلمية .

٤ - لا تسري أحكام الفقرتين رقمي (١) و (٢) من هذه المادة اذا كان المالك المستفيد من الاتاوات والمقيم في دولة متعاقدة يباشر نشاطا في الدولة المتعاقدة الاخرى تنشأ عنه الاتاوات من خلال منشأة مستقرة كائنة فيها ، أو يؤدي في هذه الدولة الاخرى خدمات شخصية مستقلة من مقر ثابت كائن فيها ، وان الحق أو الملكية التي تدفع عنها الاتاوات ترتبط بصفة فعلية بتلك المنشأة المستقرة أو هذا المقر الثابت ، وتطبق في هذه الحالة أحكام المادة رقم (٧) أو المادة رقم (١٤) من هذه الاتفاقية بحسب الاحوال .

٥ - تعتبر الاتاوات ناشئة في دولة متعاقدة اذا كان من دفعت الاتاوات هي الدولة ذاتها أو أحد تقسيماتها الادارية أو سلطاتها المحلية أو مقيم في هذه الدولة ، ومع ذلك اذا كان لمن دفع الاتاوات - سواء كان مقيما في دولة متعاقدة أو غير مقيم فيها - منشأة مستقرة أو مقر ثابت في دولة متعاقدة يرتبط بالحق الذي استحققت عنه الاتاوات ، وان هذه الاتاوات تحملتها المنشأة المستقرة أو المقر الثابت ، فان هذه الاتاوات تعتبر أنها نشأت في الدولة الكائن فيها المنشأة المستقرة أو المقر الثابت .

٦ - اذا أدى وجود علاقة خاصة بين من يدفع الاتاوة والمالك المستفيد منها أو بينهما وبين شخص آخر الى زيادة مبلغ الاتاوات المتعلق بالاستخدام أو الحق أو المعلومات التي دفعت الاتاوات مقابلها عن المبلغ الذي كان يمكن الاتفاق عليه بين من يدفع الاتاوات والمالك المستفيد في حالة عدم وجود تلك العلاقة ، فان أحكام هذه المادة تطبق فقط على المبلغ المذكور أخيرا ، وفي هذه الحالة يظل الجزء الزائد من المدفوعات خاضعا للضريبة وفقا لقانون كل دولة متعاقدة ، وبمراعاة الأحكام الأخرى لهذه الاتفاقية .

٧ - لا تسري أحكام هذه المادة اذا كان الغرض الرئيسي أو أحد الأغراض الرئيسية لأي شخص يختص بإنشاء أو تحويل الحقوق التي تدفع عنها الاتاوة هو الافادة من أحكام هذه المادة عن طريق هذا الانشاء أو التحويل .

(المادة الثالثة عشرة)

الارباح الرأسمالية

١ - ان الارباح التي يحصل عليها مقيم في دولة متعاقدة من التصرف في الاموال الثابتة المشار اليها في المادة (٦) من هذه الاتفاقية والكائنة في الدولة المتعاقدة الاخرى يجوز أن تفرض عليها الضريبة في هذه الدولة المتعاقدة الاخرى .

٢ - ان الارباح الناتجة من التصرف في الاموال المنقولة والتي تمثل جزءا من أموال نشاط منشأة مستقرة لمشروع دولة متعاقدة وكائنة في الدولة المتعاقدة الاخرى أو تمثل جزءا من أموال منقولة تخص مقر ثابت لمقيم في الدولة المتعاقدة وكائن في الدولة المتعاقدة الاخرى لغرض أداء خدمات شخصية مستقلة ، بما في ذلك الارباح الناتجة عن التصرف في هذه المنشأة المستقرة (سواء كان التصرف فيها وحدها أو مع المشروع بأكمله) ، أو في هذا المقر الثابت ، يجوز أن تفرض عليها الضريبة في هذه الدولة المتعاقدة الاخرى .

٣ - ان الارباح الناتجة من التصرف في السفن أو الطائرات التي تعمل في النقل الدولي أو في الاموال المنقولة المتعلقة بتشغيل هذه السفن أو الطائرات أو كليهما ، يجوز أن تفرض عليها الضريبة فقط في الدولة المتعاقدة التي يقع فيها مقر الادارة الفعلية لها .

٤ - ان الارباح الناتجة من التصرف في أي أموال بخلاف تلك المذكورة في الفقرات (١) و (٢) و (٣) من هذه المادة تخضع للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة التي يقيم بها المتصرف في هذه الاموال .

(المادة الرابعة عشرة)

الخدمات الشخصية المستقلة

١ - ان الدخل الذي يحصل عليه مقيم بدولة متعاقدة فيما يتعلق بالخدمات المهنية أو الانشطة المستقلة الاخرى ذات الطبيعة المشابهة يخضع للضريبة في هذه الدولة المتعاقدة فقط فيما عدا الحالات التالية التي يجوز فيها فرض الضريبة على هذا الدخل في الدولة المتعاقدة الاخرى :

(أ) اذا كان لهذا المقيم مقر ثابت في الدولة المتعاقدة الاخرى بصفة منتظمة لغرض تأدية أنشطته ، وفي هذه الحالة يجوز فرض الضريبة في هذه الدولة المتعاقدة الاخرى على ذلك الجزء من الدخل الذي ينسب فقط الى هذا المقر الثابت .

(ب) اذا كان تواجدته في الدولة المتعاقدة الاخرى يستمر لفترة أو فترات تصل أو تتجاوز في مجموعها ١٨٣ يوماً في السنة المالية التي تقع خلالها تلك الفترة أو الفترات ، وفي هذه الحالة يجوز فرض الضريبة على ذلك الجزء من الدخل الذي يتحقق من تأدية هذه الانشطة في هذه الدولة الاخرى فقط .

٢ - تشمل عبارة "الخدمات المهنية" على وجه الخصوص الانشطة المستقلة ذات الصيغة العلمية أو الادبية أو الفنية أو التعليمية أو المتعلقة بالتدريس ، وكذلك الانشطة المستقلة للاطباء والجراحين والمحامين والمهندسين والمعماريين وأطباء الاسنان والمحاسبين .

(المادة الخامسة عشرة)

الخدمات الشخصية غير المستقلة

١ - مع عدم الاخلال بأحكام المواد (١٦) و (١٨) و (١٩) و (٢٠) و (٢١) من هذه الاتفاقية فان الاجور والرواتب وما في حكمها من مكافآت التي يحصل عليها مقيم في دولة متعاقدة مقابل أداء الوظيفة ، تخضع للضريبة في هذه الدولة المتعاقدة فقط ، الا اذا أديت الوظيفة في الدولة المتعاقدة الاخرى ، فعندئذ يجوز فرض الضريبة في هذه الدولة المتعاقدة الاخرى على ما يحصل عليه من مكافآت فيها .

٢ - على الرغم من الاحكام الواردة في الفقرة (١) من هذه المادة فان المكافآت التي يحصل عليها مقيم في دولة متعاقدة مقابل أداء الوظيفة في الدولة المتعاقدة الاخرى تخضع فقط للضريبة في الدولة المتعاقدة المشار إليها أولاً اذا توافرت الشروط الآتية :

(أ) تواجد المستلم في الدولة المتعاقدة الاخرى لفترة أو فترات لا تتجاوز في مجموعها ١٨٣ خلال أي فترة اثني عشر شهراً تبدأ أو تنتهي خلال السنة الضريبية المعنية .

(ب) أن تكون المكافآت قد دفعت بواسطة أو نيابة عن صاحب عمل غير مقيم في الدولة المتعاقدة الاخرى .

(ج) أن لا تكون المكافآت قد تحملتها منشأة مستقرة أو مقر ثابت لصاحب العمل في الدولة المتعاقدة الاخرى .

٣ - على الرغم من الاحكام السابقة المنصوص عليها في هذه المادة فان المكافآت التي يتم الحصول عليها مقابل وظيفة أديت على ظهر سفينة أو في طائرة تعمل في النقل الدولي بواسطة مشروع دولة متعاقدة ، تخضع للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة التي يقع ضمنها مقر الإدارة الفعلية لهذا المشروع .

(المادة السادسة عشرة)

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

ان مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والمبالغ المماثلة الأخرى التي يحصل عليها مقيم في دولة متعاقد بصفته عضواً بمجلس إدارة شركة مقيمة في الدولة المتعاقدة الأخرى ، يجوز أن تخضع للضريبة في هذه الدولة المتعاقدة الأخرى .

(المادة السابعة عشرة)

دخل الفنانين والرياضيين

١ - على الرغم من أحكام المادتين (١٤) و (١٥) من هذه الاتفاقية فإن الدخل الذي يحصل عليه مقيم في دولة متعاقدة بصفته فناناً في مجالات المسرح أو السينما أو الإذاعة أو التلفزيون أو الموسيقى أو بصفته من الرياضيين ، وذلك مقابل أنشطته الشخصية التي يمارسها بهذه الصفة في الدولة المتعاقدة الأخرى ، يجوز أن يخضع للضريبة في هذه الدولة المتعاقدة الأخرى .

٢ - اذا كان الدخل الذي يحصل عليه فنان أو رياضي من أنشطته الشخصية التي يمارسها بهذه الصفة ، لا يستحق للفنان أو الرياضي نفسه ولكن لشخص آخر ، فإن هذا الدخل - على الرغم من أحكام المواد (٧) و (١٤) و (١٥) من هذه الاتفاقية - يجوز أن يخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة التي مارس فيها الفنان أو الرياضي أنشطته .

٣ - على الرغم من أحكام الفقرتين رقمي (١) و (٢) من هذه المادة فإن الدخل المتعلق بالأنشطة المشار إليها في الفقرة (١) منها والذي يتم الحصول عليه في إطار برنامج للتبادل الثقافي أو الرياضي متفق عليه بين الدولتين المتعاقدتين يعفى من الضرائب في الدولة المتعاقدة التي تؤدي فيها هذه الأنشطة بشرط ألا تهدف هذه الأنشطة إلى تحقيق الربح .

(المادة الثامنة عشرة)

المعاشات

١ - مع عدم الإخلال بأحكام الفقرة (٢) من المادة (١٩) ، فإن المعاشات والمكافآت الأخرى المماثلة التي تدفع لمقيم في دولة متعاقدة مقابل وظيفة أديت في السابق ، تخضع للضريبة في هذه الدولة فقط .

٢ - على الرغم من أحكام الفقرة (١) من هذه المادة فإن المعاشات والمبالغ الأخرى المماثلة المدفوعة - من قبل حكومة دولة متعاقدة أو سلطة (جماعة) محلية فيها وفقاً لنظام التأمين الاجتماعي (الضمان) في هذه الدولة - تخضع للضريبة في هذه الدولة فقط .

(المادة التاسعة عشرة)

الخدمة (الوظائف) الحكومية

- ١ - (أ) الرواتب والاجور والمكافآت الاخرى المماثلة بخلاف المعاش ، التي تدفعها دولة متعاقدة أو سلطة محلية فيها الى فرد مقابل ما أداه من خدمات لتلك الدولة أو للسلطة المحلية فيها تخضع للضريبة في هذه الدولة فقط .
- (ب) ومع ذلك فان هذه الرواتب والاجور والمكافآت الاخرى المماثلة تخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة الاخرى فقط اذا كانت الخدمات قد تمت تأديتها في هذه الدولة الاخرى ، وكان الفرد مقيما في هذه الدولة الأخرى ويعتبر :
- (١) من مواطني هذه الدولة .
- (٢) أو لم يصبح مقيما في هذه الدولة لغرض أداء هذه الخدمات فقط .
- ٢ - (أ) المعاش الذي تدفعه دولة متعاقدة أو سلطة محلية فيها أو يدفعه صناديق أنشأتها هذه الدولة أو السلطة المحلية فيها الى شخص طبيعي مقابل أداء خدمات لهذه الدولة أو لسلطتها المحلية يخضع للضريبة في هذه الدولة فقط .
- (ب) ومع ذلك يخضع هذا المعاش للضريبة في الدولة المتعاقدة الاخرى فقط اذا كان ذلك الشخص مقيما في هذه الدولة الاخرى ويعتبر من مواطنيها .
- ٣ - تطبق أحكام المواد (١٥) و (١٦) و (١٩) من هذه الاتفاقية على الرواتب والاجور والمكافآت الاخرى المماثلة وعلى المعاشات المدفوعة مقابل أداء الخدمات التي ترتبط بنشاط تباشره دولة متعاقدة أو سلطة (جماعة) محلية فيها .

(المادة العشرون)

المبالغ المدفوعة الى الطلاب المتدربين

أي طالب أو متدرب على نشاط أو مهنة وهو يقيم أو كان مقيما في دولة متعاقدة قبل زيارته مباشرة للدولة المتعاقدة الاخرى والتي حضر اليها فقط لغرض تعليمه أو تدريبه ، لا يخضع للضريبة في هذه الدولة المتعاقدة على المبالغ التي تدفع من مصادر خارج تلك الدولة المتعاقدة الأخرى لغرض تغطية مصاريف الاعاشة أو التعليم أو التدريب .

(المادة الحادية والعشرون)

المبالغ المدفوعة الى المعلمين والباحثين

- ١ - المكافآت التي يحصل عليها فرد وهو يقيم أو كان مقيما في دولة متعاقدة ، قبل زيارته مباشرة للدولة المتعاقدة الأخرى والتي حضر إليها لغرض رئيسي يتمثل في التدريس أو إلقاء المحاضرات أو اجراء البحوث العلمية في جامعة أو كلية أو مدرسة أو مؤسسة تعليمية أو مؤسسة للبحوث العلمية معترف بها من قبل حكومة هذه الدولة ، وكان حصوله على هذه المكافآت كمقابل للقيام بهذا التدريس أو المحاضرات أو البحوث ، لا تخضع للضريبة في هذه الدولة الأخرى لمدة سنتين إعتبارا من تاريخ وصوله لأول مرة إلى هذه الدولة .
- ٢ - لا تسرى أحكام الفقرة رقم (١) من هذه المادة على الدخل الناتج من اجراء البحوث اذا كان لا يحقق المصلحة العامة وإنما يحقق بصفة أساسية المنفعة الخاصة لشخص أو لأشخاص معينين .

(المادة الثانية والعشرون)

الأنواع الأخرى من الدخل

- ١ - عناصر الدخل لمقيم في دولة متعاقدة ، أيا ما كان مصدرها ، والتي لم يتم تناولها في المواد السابقة من هذه الاتفاقية ، تخضع للضريبة في هذه الدولة فقط .
- ٢ - لا تسرى أحكام الفقرة (١) من هذه المادة سوى على الدخل من الاموال الثابتة وفقا لتعريفها الوارد في الفقرة (٢) من المادة رقم (٦) اذا كان من تسلم هذا الدخل مقيما في دولة متعاقدة ويباشرفي الدولة المتعاقدة الاخرى نشاطا عن طريق منشأة مستقرة كائنة فيها ، أو يؤدي في هذه الدولة الاخرى خدمات شخصية مستقلة من مقر ثابت كائن فيها، وان الحق أو الملكية التي يدفع عنها الدخل ترتبط بصفة فعلية بتلك المنشأة المستقرة أو هذا المقر الثابت ، في هذه الحالة تطبق أحكام المادة (٧) أو المادة (١٤) من هذه الاتفاقية بحسب الاحوال .

(المادة الثالثة والعشرون)

تجنب الازدواج الضريبي

- ١ - يتم تجنب الازدواج الضريبي على النحو الآتي :-
اذا حصل مقيم في دولة متعاقدة على دخل يجوز أن يخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى بالتطبيق لاحكام هذه الاتفاقية ، فان الدولة المتعاقدة المشار إليها أولا تسمح بخصم مبلغ من الضريبة المفروضة على دخل هذا المقيم يعادل ضريبة الدخل المدفوعة في الدولة المتعاقدة الأخرى ، اما مباشرة أو عن طريق قيد المبلغ لحساب الضريبة ، الا ان هذا

الخصم لا يجوز- بأي حال - أن يزيد على ذلك الجزء من ضريبة الدخل (كما هو محسوب قبل الخصم) الذي ينسب الى الدخل الجائز فرض الضريبة عليه في الدولة المتعاقدة الأخرى .

٢- لاغراض الخصم من ضريبة الدخل في دولة متعاقدة فإن الضريبة المدفوعة في الدولة المتعاقدة الأخرى سوف تشمل الضريبة المستحقة الدفع في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى ولكنها اعفيت أو خفضت بمقتضى قوانين تلك الدولة المتعاقدة المتضمنة حوافر ضريبية .

(المادة الرابعة والعشرون)

اجراءات الاتفاق المتبادل

١ - اذا تبين لمقيم في دولة متعاقدة ان الاجراءات التي اتخذتها إحدى الدولتين المتعاقدتين أو كلاهما قد أدت أو تؤدي الى اخضاعه للضريبة على نحو مخالف لاحكام هذه الاتفاقية ، يجوز له بغض النظر عن الاحكام التي تنص عليها القوانين الداخلية لهاتين الدولتين ، أن يعرض منازعته على السلطة المختصة في الدولة المتعاقدة التي يقيم فيها ، ويجب عرض المنازعة خلال ثلاث سنوات من تاريخ الاخطار الأول بالاجراء الذي أدى الى اخضاعه للضريبة على نحو مخالف لاحكام هذه الاتفاقية .

٢ - اذا تبين للسلطة المختصة ان المعارضة لها ما يبررها واذا لم تكن قادرة بذاتها على التوصل الى حل مناسب لذلك ، فانها تسعى الى التوصل للفصل في المنازعة عن طريق الاتفاق المتبادل مع السلطة المختصة في الدولة المتعاقدة الاخرى ، وذلك بقصد تجنب فرض الضريبة المخالفة لاحكام الاتفاقية . ويتعين تنفيذ أي اتفاق يتم التوصل اليه بغض النظر عن المدد المحددة للتقدم بموجب القوانين الداخلية للدولتين المتعاقدتين .

٣ - تسعى السلطتان المختصتان في الدولتين المتعاقدتين الى التوصل عن طريق الاتفاق المتبادل الى حل أي صعوبات أو شك ينشأ فيما يتعلق بتطبيق أو تفسير أحكام هذه الاتفاقية . كما يجوز للسلطتين المختصين التشاور فيما بينهما بغرض تجنب الازدواج الضريبي في الحالات غير المنصوص عليها في هذه الاتفاقية .

٤ - يجوز للسلطتين المختصتين في الدولتين المتعاقدتين اجراء الاتصالات فيما بينهما مباشرة بغرض التوصل الى اتفاق بالمعنى المحدد في الفقرتين (٢) و (٣) السابقتين . واذا ما تبين أهمية التوصل إلى اتفاق ، يجوز لممثلي السلطتين المختصتين في الدولتين المتعاقدتين عقد الاجتماعات لتبادل الآراء شفاهة فيما بينهم .

(المادة الخامسة والعشرون)

تبادل المعلومات

١ - تقوم السلطان المختصتان في الدولتين المتعاقبتين بتبادل المعلومات بالقدر اللازم لتطبيق أحكام هذه الاتفاقية أو القوانين الداخلية للدولتين المتعاقبتين المتعلقة بالضرائب التي تتناولها هذه الاتفاقية وفي الحدود التي لا تخالف فيها هذه الضرائب أحكام الاتفاقية ، وبصفة خاصة لمنع التهرب من مثل هذه الضرائب . وتعتبر أي معلومات تصل الى علم دولة متعاقدة ذات طبيعة سرية وتعامل أسوة بالمعلومات التي يتم الحصول عليها وفقا للقوانين الداخلية لهذه الدولة ويفضي بها فقط للأشخاص أو السلطات (بما فيها المحاكم والجهات الادارية) المختصة بالربط والتحصيل أو التنفيذ أو الاتهام أو الاستئنافات المتعلقة بالضرائب التي تتناولها هذه الاتفاقية ، وعلى أن يستخدم هؤلاء الأشخاص أو تلك السلطات المعلومات في هذه الاغراض فقط ، ولكن يجوز لهم افشاء سريتها أثناء الجلسات عند نظر الدعاوى أمام المحاكم أو عند اصدار الاحكام القضائية

٢ - لا يجوز بأي حال من الاحوال أن تفسر أحكام الفقرة (١) من هذه المادة ، على انها تفرض التزاما على دولة متعاقدة سواء :

(أ) لاتخاذ اجراءات ادارية تتعارض مع القوانين أو العرف الادارى السائد لدى هذه الدولة أو الدولة المتعاقدة الاخرى .

(ب) لتقديم معلومات لا يمكن الحصول عليها طبقا للقوانين أو الاجراءات المعتادة للادارة في هذه الدولة أو الدولة المتعاقدة الاخرى .

(ج) لتقديم معلومات تؤدي الى افشاء أسرار أي حرفة أو نشاط أو صناعة أو تجارة أو مهنة سرية أو طريقة تجارية مادام ان افشاء سرية أي منها يتعارض مع النظام العام .

(المادة السادسة والعشرون)

أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي

لا يترتب على هذه الاتفاقية الاخلال بالامتيازات الضريبية المقررة لأعضاء البعثات الدبلوماسية والقنصلية بموجب القواعد العامة للقانون الدولي أو بمقتضى أحكام اتفاقيات خاصة.

(المادة السابعة والعشرون)

سريان الاتفاقية

- تخطر كل من الدولتين المتعاقدتين الدولة الاخرى باستكمال الاجراءات التي يتطلبها دستورها ونظامها الأساسي أو قانونها لنفاذ أحكام هذه الاتفاقية ، وتسرى هذه الاتفاقية اعتبارا من اليوم الثلاثين بعد تاريخ آخر هذين الاخطارين • وحينئذ تكون الاتفاقية نافذة وفقا لما يأتي :
- ١ - فيما يتعلق بالضرائب التي تحجز من المنبع : تسري على المبالغ المدفوعة أو المستحقة الدفع اعتبارا من أول يناير من السنة الميلادية التالية مباشرة لتاريخ سريان الاتفاقية •
- ٢ - فيما يتعلق بالضرائب الاخرى : تسري اعتبارا من السنة الضريبية التي تبدأ اعتبارا من الاول من شهر يناير من السنة الميلادية التالية مباشرة لتاريخ سريان الاتفاقية •

(المادة الثامنة والعشرون)

إنهاء الاتفاقية

- تظل هذه الاتفاقية سارية لحين إنهائها من قبل إحدى الدولتين المتعاقدتين ، ويجوز لأي من الدولتين المتعاقدتين إنهاء الاتفاقية من خلال القنوات الدبلوماسية باخطار إنهاء يوجه للدولة الاخرى قبل ستة أشهر على الأقل من نهاية أي سنة ميلادية بعد انقضاء خمس سنوات من تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية ، وفي هذه الحالة يوقف سريان هذه الاتفاقية على النحو الآتي :
- ١ - فيما يتعلق بالضرائب التي تحجز من المنبع : المبالغ المدفوعة أو المستحقة الدفع اعتبارا من أول يناير من السنة الميلادية التالية للسنة التي تم فيها توجيه الاخطار بانتهاء الاتفاقية •
- ٢ - فيما يتعلق بالضرائب الاخرى : الضرائب المفروضة عن أية سنة ضريبية تبدأ اعتبارا من أول يناير من السنة الميلادية التالية مباشرة للسنة التي تم فيها توجيه الاخطار بانتهاء الاتفاقية •

اثباتا لما تقدم قام الموقعان أدناه بموجب السلطة المخولة لهما بالتوقيع على هذه الاتفاقية.

حررت هذه الاتفاقية في مدينة الخرطوم في يوم ١٤٢٤/٤/٧ هـ الموافق ٢٠٠٣/٦/٧ م من نسختين أصليتين باللغة العربية •

عن
حكومة جمهورية السودان

عن
حكومة سلطنة عمان

ملحق للاتفاقية

عند التوقيع على هذه الاتفاقية بين حكومة سلطنة عمان وحكومة جمهورية السودان لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي بالنسبة للضرائب على الدخل ، فقد اتفق الجانبان على الاحكام الآتية والتي تعتبر جزءا لا يتجزأ من الاتفاقية :

١- في تطبيق احكام المادة الرابعة " المقيم " يعتبر صندوق الاحتياطي العام للدولة والذي تملكه بالكامل وتديره حكومة سلطنة عمان مقيما في تطبيق احكام الاتفاقية ، ولا يخضع الدخل أو الارباح التي يحصل عليها الصندوق أو تستحق له في جمهورية السودان لأي ضرائب مفروضة .

٢- تسري أحكام الفقرة (١) من المادة الثامنة " النقل الجوي والبحري " والفقرة (٣) من المادة الثالثة عشرة " الارباح الرأسمالية " على الارباح التي تحصل عليها شركة طيران الخليج ولكن فقط على ذلك الجزء من الارباح المقابل لحصة حكومة سلطنة عمان في رأس مال الشركة بموجب عقد تأسيسها ونظامها الاساسي .

٣- فيما يتعلق بتطبيق المادة الخامسة عشرة " الخدمات الشخصية غير المستقلة " فإن العاملين من مواطني دولة متعاقدة الذين يتم ايفادهم بواسطة مؤسسات النقل الجوي أو البحري التابعة لهذه الدولة الى الدولة المتعاقدة الأخرى ، تفرض الضريبة على ما يتقاضونه من مكافآت فقط في الدولة المتعاقدة المشار اليها أولا.

حرر هذا الملحق بمدينة الخرطوم في يوم ١٤٢٤/٤/٧ هـ الموافق ٢٠٠٣/٦/٧ م من نسختين اصليتين باللغة العربية .

عن
حكومة جمهورية السودان

عن
حكومة سلطنة عمان